



PROVISIONAL

A/31/PV.72

26 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(سرى لانكا)

السيد أميرا سونغ

الرئيس :

(الجمهورية الدومينيكية)

السيد مورينو مارتينيز (نائب الرئيس)

ثم :

— مناقشة البند (٦٦) من جدول الأعمال : الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول)

— مواصلة النظر في البند (٢٧) : قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

(ب) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70427/A

عقدت الجلسة في الساعة ١١/٢٠

البند ٦٦ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى : تنفيذ المقررات التى اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها

الاستثنائية السابعة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/31/335)

السيد بفانزltr (النمسا) مقرر اللجنة الثانية قدم تقرير تلك اللجنة (A/31/335) وتحدث

كالآتى :

السيد بفانزltr (النمسا) مقرر اللجنة الثانية (الكلمة بالانكليزية) : يشرفنى أن

أعرض نيابة عن اللجنة الثانية الجزء الأول من تقرير اللجنة حول البند ٦٦ من جدول الأعمال ونسـو
الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ، تنفيذ المقررات التى اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها
الاستثنائية السابعة والوارد فى الوثيقة (A/31/335) .

تحتوى الفقرة (٦) من التقرير على مشروع قرار عنوانه " مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى "
والذى أوصت اللجنة بمعده للموافقة عليه من طرف الجمعية العامة .

وكما هو واضح فى الفقرة السادسة فان مشروع القرار هذا وافقت عليه الجمعية العامة بالاقتراع
بند ٦٦ بأغلبية ٦٦ مقابل لا شيء ، وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت ، وأود فى هذا المجال
أن أبلغ الجمعية العامة بأن اللجنة قررت أن تعرض هذا التقرير الجزئى للنظر فيه من جانب الجمعية
العامة ، مع اعطائه الأولوية وذلك نظرا لاجتماعات لجان المؤتمر حول التعاون الاقتصادى الدولى
والتي ينبغى أن تنتهى فى ٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر .

تنفيذ المادة ٦٦ من النظام الداخلى ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستقتصر الكلمات على تعليل الأصوات ومواقف الوفود

فيما يتعلق بمشروع القرار الذى تمت التوصية به فى الفقرة التاسعة من تقرير اللجنة الثانية الى الجمعية
العامة ، والموضح بموجز محاضر اللجنة الثانية .

واننى أدعو الممثلين الذين يرغبون فى التكلم تعليلا للتصويت قبل الاقتراع بالقاء بياناتهم .

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى قد طلب الكلمة لكي يبرز

الأهمية التى نوليها لموضوع مشروع القرار الذى تمت التوصية به للجمعية العامة من جانب اللجنة الثانية .

لقد أعلن جميع الأطراف بشكل متكرر أن هناك ضرورة لا قامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على العدالة ، وأن هذا النظام يمكن أن يتحقق عن طريق إجراء حوار بواسطة التعاون الاقتصادي الدولي ، واننا نؤيد هذا الرأي .

ان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي قد تمت المبادرة بعقدته على أساس أن محفلا متخصصا ومحدودا قد ينجح في التوصل الى حلول ملموسة للمشكلات التي تؤثر على الدول النامية وعلى الاقتصاد العالمي . ان الدول النامية قد شاركت بصدق وفعالته ونشاط في عمل المؤتمر ، ولقد تقدمت بآراء ملموسة واقتراحات ايجابية من أجل حل المشكلات التي يتناولها المؤتمر ، ومع ذلك فان هذه الدول تشعر بخيبة أمل عميقة لأن المؤتمر لم ينجح حتى الآن في التوصل الى اتفاق حول أى من الموضوعات المعروضة عليه ، وحتى بالنسبة لأكثر المشكلات الحاحا التي تواجه الدول النامية .

وفي هذا الاطار فان الدول النامية قد وجدت أنه من الضروري أن تطلب من الجمعية العامة أن تهتم بشأن هذا الموضوع وأن تحت المشاركين في مؤتمر باريس ولا سيما الدول المتقدمة على أن يتوصلوا الى نتائج ملموسة وواضحة عندما ينهي المؤتمر عمله في الشهر القادم .

ان الدول النامية قد أكدت باستمرار الدور المركزي الذي تضطلع به الامم المتحدة ولا سيما الجمعية العامة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ، ان الدوريتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة قد أوجدا دليل الواضح على فعالية هذا الدور والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي في تمكين الجمعية العامة من أن تمارس بشكل كامل حقوقها واختصاصاتها في هذا الشأن .

وانه من الضروري بالنسبة للجمعية العامة أن تلاحظ أنه ينبغي على معظم الدول المتقدمة أن تظهر الارادة السياسية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة وهامة في مؤتمر باريس . ان الاقتراحات للموسسة التي تقدمت بها الدول النامية بالنسبة لكافة مجالات عمل المؤتمر لم تلق أية استجابة ايجابية من جانب الدول المتقدمة . وتعتبر الدورة الحالية للجان الأربع في باريس حيوية وهاسمة وسوف تقرر ما اذا كانت هنالك امكانية في الواقع أمام المؤتمر لتحقيق نتائج ملموسة وهامة .

ولذلك فاننا نحث بصدق الدول المتقدمة أن تبذل كل جهد ممكن من أجل الاستجابة للاقتراحات التي تقدمت بها الدول النامية وذلك بغية التوصل الى حلول من شأنها أن تساهم في تحقيق الانماء الاقتصادي للدول النامية وأن تشكل تقدما ملموسا في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .

وانه لمن دواعي الأسف أنه رغما عن الجهود التي بذلها جميع الأطراف وبصفة خاصة نظرا لروح التفاعم والتوفيق التي أبدتها الدول النامية ، فإنه لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق عام في الرأى حول مشروع القرار الحالي . ان الدول النامية كانت مستعدة لأن تقدم تنازلات ملموسة لكي تتلاقى مع وجهات نظر الطرف الآخر ، وعلى الرغم من ذلك فقد شعرت بأنها مضطرة بألا تتنازل عن المبادئ الأساسية التي تعتبر جوهرية بالنسبة لمصالحها .

ونحن نؤمن بصفة خاصة بأن المؤتمر لا يمكن أن ينجح ما لم يحقق نتائج ملموسة وجوهرية في كافة المجالات ، وكذلك فإن الاقتراحات التي تقدمت بها الدول النامية في باريس ينبغي أن تلقى فهما واستجابة ايجابية من جانب الدول المتقدمة .

ونحن نأمل أن تعمل الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار الذي تقدمت به اللجنة الثانية، وبذلك تؤكد مشاعر أغلبية الدول الأعضاء في الامم المتحدة والقلق الذي نشعر به حيال مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي والتعاون في مجال الانماء ، انه من الهمية بمكان أن تعبر الجمعية العامة عن رأيها السياسي بشأن هذا الموضوع وأن تجعل المشاركين في مؤتمر باريس يدركون موقفها من هذا الشأن .

وفي الختام ، فإن وفدي سوف يقترح أنه بعد الموافقة على مشروع القرار، أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام للامم المتحدة أن يبلغ القرار جنبا الى جنب مع تقرير اللجنة الثانية الى مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي دخل مرحلته الأخيرة والحاسمة من مراحل المفاوضات التي يجريها .

السيد كوسيف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : ان وفود عدد من البلدان الاشتراكية في اللجنة الثانية ، وفي الاقتراع على مشروع القرار الخاص بمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، قد أدلوا ببيان مشترك تعليلا لأصواتهم ، ونحن نؤيد هذا البيان ونطلب ادراجه في محضر هذه الجلسة العامة للجمعية العامة .

السيد لاسكارو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كولومبيا يود أن يبلغ الجمعية بأنه عند التصويت على مشروع هذا القرار في اللجنة الثانية بالأأس فان بلدى لأسباب خارجة عن ارادته لم يكن حاضرا ، ولكننا نود أن نقرر الآن أننا نوافق على مشروع القرار ، وسنصوت فسي صالحه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سنتب الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة التاسعة من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/31/335) . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، الأردن ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، أفغندا ، ايران ، باراغواى ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بوليفيا ، بيرو ، تايلاند ، تركيا ، ترينيداد وتهاغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلاند ، سورينام ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتسا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ،

الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمين الديمقراطية ، يوغوسلافيا .
المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، أيسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان ، اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انتهينا الآن من النظر في البند ٦٦ من جدول

الأعمال وهو البند الأول من جدول أعمالنا اليوم .

مواصلة النظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف و (A/31/35) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/271) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة أولا للممثلين الذين سجلوا أسمائهم

لممارسة حقهم في الرد بعد ظهر أمس ، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك لتأخر الوقت وأرجعت بياناتهم الى صباح اليوم .

وأول المتكلمين هو ممثل مصر .

السيد عبد المجيد (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أتقدم للرئيس بالشكر لاعطائي الكلمة ، لاستخدام حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل بالأمس . انني لا أدري من الذي يحاول أن يخدعه ممثل اسرائيل ببيانه المستفيض الذي أدلى به بالأمس ، وقد حاول كالمعتاد أن يمارس الأعيهه وتشويهاته للحقائق أمام هذه الجمعية التي وصفها في جزء من بيانه بأنها مهيبية ، وهاجمها في جزء آخر باعتبارها متحيزة وغير ديمقراطية . ان هذه الجمعية قد تعرضت هذا العام في العديد من المناسبات لنفس البيانات المهينة التي يدلي بها ممثل اسرائيل ، وينتقص فيها ، ليس فقط ، من الأمم المتحدة بل من الدول الأعضاء لقد هاجم اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واعتبر أن انشائها من جانب الجمعية العامة تحديا لميثاق الأمم المتحدة ، وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن . انني لا أدري ما اذا كان متأكدا من هذه المزاعم أو أنه يمزح فقط ، لأنه من الحقائق المعروفة تماما الآن لنا جميعا ، أن اسرائيل ، شقيقة نظام الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية هي التي تتحدى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة .

وان لم توافق الأمم المتحدة كلية على أعمال اسرائيل وعدوانها فان اسرائيل تعتبرها متحيزة وفي حملة الاهانات التي وجهها ممثل اسرائيل لعشرين من الدول المستقلة الأعضاء لهذه اللجنة ، فانه لم يتهم هذه الدول فقط بأنها متحيزة لجانب واحد ، بل اتهمها أيضا بعدم الأمانة . ان ممثل اسرائيل هو آخر من يحق له أن يتحدث عن الأمانة لأن الخطوة الأولى التي قامت بها اللجنة في أول اجتماع لها كانت دعوة جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بما فيها اسرائيل لأن يعربوا عن آرائهم أمام اللجنة ، وحتى تلك الدول القليلة التي لم تؤيد القرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذي أنشئت بمقتضاه اللجنة قد أجابت وأعربت عن وجهات نظرها ، ولكن اسرائيل كالمعتاد فضلت أن تتجاهل اللجنة وأن تهاجمها منذ البداية .

ان ممثل اسرائيل حاول أن يلقي محاضرة على الجمعية العامة حول تاريخ القضية الفلسطينية ومهما حاول فانه لا يمكنه أن يخفي الكثير من الحقائق الواضحة ، وهي أن اسرائيل قد قامت على حساب الشعب الفلسطيني الذي اقتلع من بلده ودياره بعنف .

والحقيقة الثانية هي أنه منذ قيام اسرائيل فانها قد هاجمت الدول المجاورة لها ولاسيما مصر في سلسلة متتالية من الاعتداءات وأنصحه بالأ يذكر حرب السويس لان الجميع يعلمون من الذي — خـطـطـوا لها ومن الذين بدأوها . ويمكنكم قراءة بعض البيانات التي أدلى بها بعض الساسة الذين تواطئوا مع اسرائيل في الاعداد لهذه الحرب القذرة التي شنت على مصر . وبعد ذلك أما من — اعدوان حزيران / يونيه ١٩٦٧ الذي مازالت الدول العربية تعاني للآن من عواقبه ، وأراضيها محتلة من جانب اسرائيل .

والحقيقة الثالثة ، هي أن اسرائيل هي آخر دولة في العالم يحق لها أن تتحدث عن — الانسانية أو عن المعاملة الانسانية . ان سياستها سواء تجاه الفلسطينيين الذين يعيشون الآن في اسرائيل أو السكان في الأراضي المحتلة تعتبر شاهدا كافيا في حد ذاته . ان وثائق الأمم المتحدة وهيئة العفو الدولية ومنظمات الكنائس مليئة بالمعاملات الوحشية المحزنة التي يلقاها العرب — في ظل حكم الاحتلال الاسرائيلي . سأشير فقط الى المحاضرة التي أدلت بها محامية اسرائيلية هي السيدة فيليسيا لانجر منذ بضعة أيام في جامعة هارفارد . ان السيدة لانجر قد تحدثت باستفاضة عن ” انتهاك حقوق الانسان للفلسطينيين ” والتي شهدتها في اسرائيل . لقد قالت أن هذه التجارب المباشرة كانت أساسا للشهادة التي أدلت بها أمام الأمم المتحدة وأمام هيئة العفو — الدولية ، ومن واقع شهادتها التي نشرتها صحيفة كريستيان سينس مونيتور التي صدرت يوم أمس — الموافق ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر فان كثير من الفلسطينيين قد قبض عليهم بدون سبب وتعرضوا للتعذيب أو دمرت ديارهم .

ثم يأتي ممثل اسرائيل بعد ذلك ويحاول ان يحاضر الجمعية العامة حول مدى حب الشعب في الأراضي المحتلة للمعاملة الاسرائيلية وهي تلك القصة القديمة التي اعتدنا سماعها . واذ كان هذا القول صحيحا فلماذا لا نسأل هؤلاء الناس ما اذا كانوا يودون العيش تحت ظل الاحتلال — الخير ؟ لقد كانت لديه الجسارة بأن يزعم ان شعب الضفة الغربية يكره منظمة التحرير الفلسطينية بينما يعلم الجميع ان اسرائيل بكل قوتها وجبروتها لم تنجح في منع المرشحين من منظمة التحرير الفلسطينية من اكتساح . الانتخابات الأخيرة .

ان السيد ممثل اسرائيل يحاول بقوة أن يركز الانتباه على ما يسميه بمشكلة اللاجئين . وانني

أود أن أؤكد له ان المشكلة الفلسطينية لم تعد بعد مشكلة لاجئين . ان هذا الشعب لن يقبل أبدا أن يعامل كلاجئين وانما ما يطالب به هذا الشعب ، هو حقوقه غير القابلة للتصرف وحقه في تكوين دولة مستقلة خاصة به .

ويمكنني أن أستمر في هذا الحديث للكشف عن العديد من المزاعم الواردة في بيان مشعل اسرائيل . ولكن الوقت المسموح به لي لن يمكنني من ذلك . لكن هنالك حقيقة واحدة ينبغي أن تكون واضحة في ذهن مثل اسرائيل وهي أنه لا يمكن تحقيق سلام في الشرق الأوسط اذا ما استمرت اسرائيل في سياستها التوسعية واحتلالها للأراضي العربية . وستكون اسرائيل مخطئة لو اعتقدت أن مرور الوقت في صالحها . ان حرب تشرين الأول /أكتوبر كانت درسا كافيا لها .

السيد الدجاني (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : ان الكلمة التي استمعنا اليها

صباح الأمس من السيد هيرتزوغ ذكرتني ببيت من قصيدة تعلمتها في طفولتي تقول :

” سعيد هو الذي يولد أويتعلم

ولا يخدم ارادة الغير

ويكون سلاحه هو روحه الشريفة

ومهارته الفائقة الحقيقة البسيطة ”

نعم، ان الحقيقة البسيطة هي أعلى مهارات الانسان ، والسيد هيرتزوغ يعلم ، مثلنا ، الحقيقة ومع ذلك فقد حاول في كلمته بالأمس ان يحيد عنها . الحقيقة هي أن الاردن هو الاردن ، دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة ، وفلسطين هي فلسطين حيث يعاني الفلسطينيون أما من الاحتلال العسكري ، أو من التشتت والتشرد . ان حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف يمكن استعادتها فقط في بلدهم فلسطين ، وليس في أي مكان آخر هذه هي الحقيقة التي يؤكد لها وفد بلادى ويكررها العام تلو العام . وهي التي يجب أن يدركها الاسرائيليون .

لذلك فان الأردن ترفض الحجة الاسرائيلية التي تحاول الخلط بين الأردن وفلسطين وذلك

في محاولة لطمس الحقوق الأصلية الثابتة للفلسطينيين في أراضي فلسطين وعلى تراب فلسطين . ان المملكة الأردنية الهاشمية فخورة لأنها تحملت حصة كبيرة من مسؤولية القضية الفلسطينية لعدة سنوات ولكنها ترفض محاولة اسرائيل تشويه القضية الفلسطينية وتحويلها الى قضية بين الأردن وبين اسرائيل .

ان حقوق الفلسطينيين انما هي في اراضي فلسطين وليست هنالك طريقة لطمس هذه الحقوق أو إخفاء مسؤولية اسرائيل باجبار الفلسطينيين على البحث عن وطن بديل . ان الحدود التاريخية لفلسطين معروفة جيدا .

هذه هي النظرة الموضوعية لقضية فلسطين وهذا هو البرهان .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى بيانات ممارسة حقوق الرد المؤجلة من الأمس ، والآن سنواصل المناقشة العامة .

السيد باليتا (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة قد طلب منها مرة أخرى أن تتناول مشكلة من أهم المشكلات التي تثير قلقها وهي مشكلة فلسطين . ان الحال العادل لهذه للمشكلة يعتبر أمرا هاما وملحا لأنه يتعلق بمصير شعب بأكمله . انه يتعلق باعادة الحقوق المشروعة لهذا الشعب وحقه في العودة الى وطنه واستعادة حريته وكرامته الوطنية . ويعتبر حل هذه المشكلة أيضا ذا أهمية خاصة للتوصل الى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ومن أجل اعادة السلام والأمن في العالم .

ويمكننا أن نقول بكل تأكيد أن مشكلة فلسطين لا تتعلق بالفلسطينيين فحسب بل انها تهتم الشعوب العربية كلها . ان الشعوب التي تحب الحرية من حقها أن تشعر بالقلق ازاء الانتهاك الوحشي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان تاريخ مأساة الشعب الفلسطيني يعكس جميع الأنشطة العدوانية التي قامت بها الامبريالية الأمريكية والصهيونية الاسرائيلية في الشرق الأوسط لعدة سنوات . وانه دليل واضح على الآثار الوخيمة للتنافس بين الدول الامبريالية الكبرى والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ ونهب موارد النفط الضخمة وغير ذلك من الثروات الطبيعية والتمتع بمواقف استراتيجية تمكنهم من تحقيق مخططاتهم الخاصة بالسيطرة والهيمنة .

ان الصهيونيين الاسرائيليين قد استخدموا القوة العسكرية لطرد الفلسطينيين من ديارهم وسلب وطنهم بتأييد كامل من جانب الولايات المتحدة ولقد كانوا وما زالوا يرتكبون جرائم ومذابح وحشية كل يوم ، ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى . ان اسرائيل مازالت مستمرة

في احتلالها للأراضي الفلسطينية ولجزء كبير من أراضي الدول العربية وتمارس سياسة تستهدف القضاء على قومية هذه الأراضي وتمارس سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وتهدد بشن حروب عدوانية أخرى * .

* تولى الرئاسة السيد مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية)

ان القوتين العظميين ، والصهاينة الاسرائيليين وبعض القوى الرجعية الاخرى يلجأون الى أية وسائل لتحقيق اهدافهم الشريرة في الشرق الاوسط ، وذلك على حساب الشعب الفلسطيني ، وعلى حساب الشعوب العربية الاخرى . ولذلك فان الموقف في الشرق الاوسط ما زال خطيرا ومتوترا ، ويعاني الشعب الفلسطيني من عواقبه .

ان الصهيونيين الاسرائيليين حاولوا ان يكسروا ارادة الشعب الفلسطيني وروحه القتالية ليأخذوا مند اراضيهم الى الابد ، ولكي يقضوا على قضية فلسطين ، ويحققوا بسهولة اهدافهم الرامية الى ضم الاراضي .

ان الامريكيين الامبرياليين والسوفيياتيين الاشتراكيين يحاولون القضاء على قضية فلسطين وذلك من اجل ارضاء مطامعهم الشخصية ودعم موقف اسرائيل والاستمرار في استخدامها كاداة ضد الدول العربية .

ان الدولتين الامبرياليتين العظميين رغم الاساليب المختلفة التي يستخدمونها يسعىان للقضاء على القضية الفلسطينية لكي يحولا بين التوصل الى حل حقيقي لمشكلة الشرق الاوسط ، ولكي يحتفظان في هذا الجزء من العالم بموقف اللاسلام واللاحرب ، ولاقامة حالة امر واقع يفيد كلا الطرفين ، وحالة الامر الواقع هذه تعطيهما الذريعة للتدخل في اي وقت .

ان الدولتين العظميين والصهاينة الاسرائيليين يعتبرون ان الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني البطل هو عقبة كبيرة امام تحقيق اهدافهم ، ولذلك فان هجماتهم قد تركت ضد حركات التحرر الوطني للشعب الفلسطيني .

ان الامبرياليين الامريكيين قد موا لاسرائيل المعونات السياسية والمادية بسخاء كي يمكنوها من الاستمرار في عدوانها ضد الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية . وكل جريمة وكل استفزاز يقوم به الصهاينة الاسرائيليون تكمن وراءها الولايات المتحدة الامريكية التي تحمي اسرائيل لتستخدمها كقاعدة وجسر لمخططاتها في الشرق الاوسط .

ان عدوان الصهيونيين الاسرائيليين ضد الشعوب العربية قد شخصه ايضا السياسات المناقفة التي يتبعها الاتحاد السوفيياتي ، في محاولة لاضعاف الشعب العربي امام اسرائيل . ان الامبرياليين السوفيياتيين الاشتراكيين قد ساعدوا الصهاينة الاسرائيليين باعطائهم المعونات في

المجالات التي يحتاجون اليها . ان مئات الالاف من المواطنين اليهود في الاتحاد السوفياتي قد ارسلوا في الاعوام الاخيرة لاسرائيل لكي يستخدموا كوسيلة لدعم العدو وان الاسرائيلي وليستخدوا الاسلحة الامريكية ضد الشعوب العربية لاستعمار الاراضي المحتلة ، وهي اراضي تنتمي لفلسطين وغيرها من الدول العربية .

وفي الوقت الحالي فان الدولتين العظميين والصهاينة الاسرائيليين والقوى الرجعية تعمل بجد ونشاط للانتفاص من الوحدة العربية ولتقسيم الدول العربية ، واضعاف تضامن هذه الشعوب ودعمها لكفاح الفلسطينيين . انهم يكشفون من مؤامراتهم ضد الفلسطينيين ، وضد العرب ويستخدمون كل اساليب تشويه الحقائق ويضعفون من محاولاتهم في احاكة المؤامرات ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي .

ان هذا هو الهدف من الدبلوماسية الامريكية القائمة على سياسة المراحل ، وهدف المحاولة التي يبذلها الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات لعقد مؤتمر جنيف . ان هذه الانشطة التي يقوم بها اعداء الشعوب العربية والتنافس والتدخل الذي تقوم به الدولتان الامبريالتان العظميان في الشرق الاوسط هو الذي ادى الى الاحداث الممحنة في لبنان . ان الصهاينة الاسرائيليين والامبرياليين الاشتراكيين وبعض القوى الرجعية يعملون من اجل مصلحتهم وكانوهم الشخصيات الرئيسية في المأساة اللبنانية .

ورغم انهم يتبعون وسائل مختلفة الا انهم يعملون لتحقيق نفس الاهداف وينسقون جهودهم من اجل الانتفاص من مقدرة المقاومة الفلسطينية بل يعملون على تصفية هذه المقاومة الى الابد ، وذلك بغية انكار حق الفلسطينيين في الوجود كأمة ويسعون لتمهيد الطريق لصفقات جديدة ومؤامرات جديدة .

لقد كان من الواضح منذ وقت طويل انه بدون تسوية دائمة وعادلة لن تحل مشكلة الشرق الاوسط . ومن الواضح ايضا ان اية محاولة تستهدف التوصل الى ما يسمى بتسوية مشكلة الشرق الاوسط، مع التضحية بمصالح الشعب الفلسطيني كما يرغب الاسرائيليون الصهاينة والدولتان العظميان ستكون خطيرة جدا في آثارها وعواقبها وتستحق الادانة من وجهة نظر القانون والعدالة .

ان مشكلة فلسطين مثلها في ذلك مثل اى مشكلة من مشكلات الشرق الاوسط لا يمكن ان تحل بطريقة عادلة بواسطة اسناد هذه التسوية الى الدولتين العظميين ، وبواسطة وضع الآمال فـسـي بلوماسيتها والعمادات التي تقومون بها . ان الامبريالية الامريكية لا تزال العدو واللذود للشعب العربي وصديقة المعتدين الاسرائيليين . ان الامبرياليين السوفياتيين الاشتراكيين ليسوا ايضا اصدقاء الشعوب العربية أو الشعب الفلسطيني .

وحاليا يمر الشعب الفلسطيني ، ومقاومته بالكثير من المواقف الصعبة ويتعرض لمؤامرات جديدة وهجمات جديدة تستهدف تقسيم صفوفه واضعافه وحرمانه من التأييد الذي يتمتع به من جانب الشعوب العربية ، ولتتمكن في النهاية من تصفية القضية الفلسطينية . ولكن الشعب الفلسطيني في الماضي قد عرف مواقف مشابهة وتمكن من مواجهة مثل هذه المؤامرات والهجمات ومن مواجهة مثل هذه الاخطار التي خلقها الاعداء امامه وسوف يتمكن بكل تأكيد الان وفي المستقبل من ان يوقف هذه الاعمال العدوانية والفخاخ التي تضعها لها الامبريالية الامريكية والامبريالية السوفياتية .

ان الشعب الفلسطيني يحارب من اجل قضية عادلة ويشن كفاحا عادلا ، وای شعب مهما كان صغيرا يمكنه ان يتغلب على جميع الصعوبات والعقبات وان يحقق النصر ضد اعدائه ، سواء كانوا الاسرائيليين الصهاينة ، أو الامبرياليين الامريكيين أو الامبرياليين الاشتراكيين السوفياتيين ان هذا الشعب مصمم على الاستمرار في كفاحه العادل ودعم وحدته والحصول على تأييد جميع الشعوب المحبة للحرية .

ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى في كفاحها من اجل استعادة حقوقها الوطنية تتمتع بتضامن . وتأييد جميع الشعوب التي تحب قضية الحرية ، وجميع الشعوب التقدمية والديمقراطية .

ان شعب البانيا وحكومته كان وما يزال صديقا مخلصا للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية الاخرى الشقيقة ان زعيم البانيا في تقريره الذي قدمه الى الكونجرس في البانيا منذ ايام قد اكد :

” ان شعبنا وبلدنا يؤيدان الكفاح العادل الذي يشنه الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه الوطنية واستعادة وطنه الذي سلبته اسرائيل ، التي هي اداة من ادوات الامبريالية الامريكية ” .

” ونحن نحتفظ بروابط مع منظمة التحرير الفلسطينية ونؤيد هذه المنظمة ونأمل بأن تنشأ بين الشعوب العربية وحدة قوية تكون اساسا لتحقيق النصر ضد الاعداء الصهاينة والامبرياليين ” .

السيد ماليكيار (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد شغلت الأمم المتحدة منذ نشأتها تقريبا ببحث قضية فلسطين . وقد أدى انشغالها هذا في النهاية الى اتخاذ القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) . وعكست الموافقة على هذا القرار عزم أغلبية أعضاء الأمم المتحدة ، بناء على القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، على اعطاء دفعة جديدة لجهود الأمم المتحدة لحل قضية فلسطين ، عن طريق تشكيل لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الغير قابلة للتصرف . وتقرير اللجنة وتوصياتها معروض الآن على الجمعية العامة . وهذا التقرير هو نتيجة عمل شامل قامت به اللجنة بمشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذلك البلدان المعنية مباشرة ، باستثناء اسرائيل ، التي لم ترغب في المشاركة في مداوات هذه اللجنة .

والتفويض المعطي للجنة ، على أساس الفقرة ٤ من منطوق القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) هو أن تبحث اللجنة برنامجا لتنفيذه وتوصي به الجمعية العامة بهدف تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفترتين ١ و ٢ من القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، آخذه في الاعتبار ، في توصياتها كل السلطات المخولة لأجهزتها الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وأكدت اللجنة في تقريرها حقيقة أن الشعب الفلسطيني كان قد بدأ كفاحه من أجل التحرير والاستقلال في السنوات الأولى من القرن العشرين ، وكان مستعدا في نهاية الحرب العالمية الثانية لنيل استقلاله . لكن نظرا لمجموعة من الأحداث والظروف التي يدركها جيدا أعضاء الأمم المتحدة ، فقد أقتلع الشعب الفلسطيني بدلا من ذلك من وطنه الأم ، وحرم من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وعاش في عوز وفقير مدقع منذ ذلك الوقت .

واعترفت اللجنة بأن الوسيلة الوحيدة التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، كما اعترفت بذلك الأمم المتحدة ، انما تكمن في أرض فلسطين . ومن ثم فان حق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم الأم كان شرطا مسبقا كي يمارس حقه في تقرير المصير ، والسيادة والاستقلال القومي . وبالتالي فقد أوصي بان تلتزم اسرائيل بأن تسمح بعودة كل اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا نتيجة للاعتداءات التي ارتكبتها اسرائيل في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وينبع التزام اسرائيل من الالتزامات التي ارتبطت بها حينما أصبحت عضوا في هذه

المهيئة الدولية بأن تحترم ميثاق الأمم المتحدة . وعليها ، من بين واجباتها ، أن تنفذ قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ الذي يحمي حقوق العرب الفلسطينيين داخل اسرائيل ، والقرار رقم ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ بشأن احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم أو أن يختاروا تعويضهم عن ديارهم وممتلكاتهم . هذا المقرر تمت الموافقة عليه أيضا في القرار ٢٧٣ (د - ٣) الصادر عن الجمعية العامة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والاتفاقية الرابعة لجنيف بتاريخ ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ .

وعلا على تنفيذ حق عودة الفلسطينيين ، تم وضع برنامج من مرحلتين ، في المرحلة الأولى يجب السماح للفلسطينيين الذين شردوا في عام ١٩٦٧ بالعودة فورا ، ودون أية شروط ، الى اراضيهم التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفي هذا المجال اعترفت اللجنة بان هذه المرحلة من حق عودة الفلسطينيين لن يتم تنفيذها حتى تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها نتيجة لعدوان عام ١٩٦٧ . وأوصت اللجنة أيضا بأنه أثناء المرحلة الأولى من حق عودة الفلسطينيين يجب أن تتخذ الترتيبات للمرحلة الثانية من البرنامج وهي عودة الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم في عام ١٩٤٨ ، وأوصت اللجنة بالاجراءات اللازمة في هذا المجال .

لقد استمر احتلال فلسطين فترة طويلة جدا ، في رأينا ، وكما أوصت اللجنة فان فكرة وضع جدول زمني من جانب مجلس الأمن لانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها أمر ضروري للغاية وأوصت بوجوب انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حزيران / يونيه ١٩٦٧ في تاريخ لا يتجاوز أول حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، وبأن تمتنع اسرائيل عن انشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة وأن ينسحب رعاياها من المستوطنات التي أنشئت منذ عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة .

ان موقف أفغانستان من هذا الموضوع واضح . وقد بينا هذا الموقف في الماضي حينما كانت تبحث قضية فلسطين . ان جوهر قضية فلسطين هو استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وهي تشكل أيضا جوهر ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط كما أن ايجاد حل عادل لهذه القضية أمر حيوي لاجاد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ومن البديهي انه لا يمكن تحقيق هذا الهدف الا اذا انسحبت اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها .

وفي الختام ، ونيابة عن وفد بلدي ، أود أن أقرر اننا نساهم بالكامل في التوضيحات المقدمة من اللجنة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ومن رأينا أن تنفيذها سيخدم ، في الواقع ، استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف ، للشعب الفلسطيني ، وكذلك اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

السيد مارتينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان الجمعية العامة تبحث الآن موضوعا يعتبر حله ذا أهمية قصوى بالنسبة لمصير الأمن والسلم العالميين . وأمام الجمعية تقرير اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة (A/31/355) . ان هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة شكلت بموجب القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) . وقامت أثناء هذا العام بعمل بالغ الأهمية وتقدمت بتوصيات محددة لممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المشروعة .

وان مداولات تلك اللجنة دليل مقنع على الاعتراف بحقيقة أن قضية فلسطين هي عنصر أساسي لتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط . وقد ركز وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مرارا وتكرارا في كلماته أمام الجمعية العامة وفي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وهو عضو فيها ، أنه دون ايجاد حل للقضية الفلسطينية ودون ممارسة عملية للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، فمن المستحيل تحقيق سلام حقيقي عادل ودائم في ذلك الجزء من العالم .

وأثناء مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة ، وكذلك في مجلس الأمن وفي الأجهـزة الأخرى أعرب أعضاء الأمم المتحدة ، مع استثناءات قليلة جدا ، عن رأيهم بأنه دون انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ودون ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه القومية غير القابلة للتصرف ، وضمان حقوق جميع دول هذا الاقليم في كيان مستقل ، فان السلام الحقيقي في الشرق الأوسط سيكون أمرا مستحيلا .

ان قضية الفلسطينيين العادلة قد لقيت تأييدا من جانب قاع عريض من الرأي العام العالمي . وتم الاعتراف في الأمم المتحدة وفي الجمعية العامة بها .

ان أهمية مشكلة فلسطين كجزء من تسوية أزمة الشرق الأوسط قد انعكست في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وكذلك في أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي تقرير تلك اللجنة .

وتبعا لذلك ، هنالك أساس واقعي لايجاد تسوية لمشكلة فلسطين عن طريق ضمان العدالة للشعب العربي الفلسطيني الذي تحول ، نتيجة لارادة المعتدين وحماتهم ، الى شعب ليس

ولا يشك أحد ، مع استثناءات قليلة ، في أن الشعب العربي الفلسطيني لا يستأيع ولا يجيب أن يبقى في وضعه كـشعب لا جئ ، ان أنه أحد الأطراف الأساسيين في ايجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، ومنذ انما التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني معترف بها من قبل الأمم المتحدة . ان مشاركة منامة التحرير الفلسطينية في بحث جميع نواحي ايجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط قد تأكدت في اجراء الجمعية العامة ومجلس الأمن وخاصة حينما دعيا الفلسطينيين الى المشاركة في أعمالهم .

ان الأجهزة الدولية لايجاد حل ملائم لمشكلة الشرق الأوسط موجودة وهي مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط . وفي هذا المجال لن يكون هنالك شك حول ضرورة مشاركة ممثلي منامة التحرير الفلسطينية منذ البداية وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمل هذا الجهاز الدولي . ان عقد مؤتمر جنيف على وجه السرعة بمشاركة كافة الأطراف المعنيين سيمكن من تحقيق بداية لايجاد تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط . ان هذا النوع من التسوية لا يمكن أن يتم عن طريق اجراءات جزئية أو اتفاقيات مرحلية ، ان أن مثل هذه التدابير الوسط سوف تحول شعب فلسطين عن المطالبة بحقه ونصرة العدالة بالنسبة للأرض التي عانت لها . ومن الواضح أن كل هذه الاجراءات غير كاملة ، في حين أن عدوان اسرايل بدأ في الأرض الفلسطينية عندما تعدت الدوائر الاسرائيلية الحاكمة منذ عام ١٩٤٩ تجاهل تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن اقامة دولتين - دولة عربية ودولة يهودية - على أرض فلسطين . وفي الفترة التي تلت ذلك ، واصلت تل أبيب سياستها الاجرامية القائمة على التمييز وطراد العرب من ديارهم انتهاجا لسياسة امتصاص واستيعاب الأراضي المحتلة . وان هذه السياسة تهدف الى ضم الأراضي العربية وادخالها ضمن اسرايل ، وقد تمت ممارسة ذلك على نطاق واسع . وكما هو معلوم جيدا ، فان سياسة التمييز العنصري تمارس ضد العرب وهم السكان الاصليون الذين يلحدون من أراضيهم وتهدم ديارهم لافساح المجال أمام المستوطنات الاسرائيلية . وتحاول الدوائر الحاكمة في تل أبيب تبرير توسعاتهم غير المشروعة ضد العرب بمحاولة اقامة حدود آمنة لاسرايل . ولكن تجربة التاريخ أثبتت لنا أنه من المستحيل ضمان الأمن بواسطة العدوان والاستيلاء على أراضي الغير . وان الموقف في المنطقة المحتلة يناهز بوضوح سخف سياسة اسرايل لاستيعاب الأراضي المحتلة ، والتي تتجاهل حقوق الفلسطينيين وتعتبر محاولة للرجوع عن ايجاد تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط .

ان الموقف المصيب في الأراضي التي تحتلها اسرائيل يؤكد مرة أخرى الحاجة الى عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط . ومن الضروري أن يبدأ هذا الجهاز الدولي الهام عمله كي يضع الاتفاقات الضرورية حول الشرق الأوسط بما في ذلك انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية القانونية .

ان الأهمية الرئيسية للقضية الفلسطينية ، والرابطة العضوية بين ممارسة شعب فلسطين لحقوقه القانونية وايجاد تسوية في الشرق الأوسط ، تؤكد ، في رأينا ، أهمية نزار الجمعية العامة لتقرير وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . والأمر الذي له أهمية خاصة ، في رأينا ، هو أن قضية فلسطين ليست مجرد قضية لاجئين ، كما حاولت عدة بلاد ، ومنها اسرائيل ، لعدة سنوات وصفها بذلك ، وهي البلدان التي تمارس سياسة تصفية الوجود القومي للشعب الفلسطيني . والآن وبفضل التغييرات التي طرأت على العالم وميزان القوى في الأمم المتحدة فان موضوع حقوق الفلسطينيين ، يثار اليه ، كمشكلة سياسية في إطار ايجاد تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط . وهذه مسائل تعتبر مترابطة عضويا ، ونحن نعتبر أن تنفيذ أي حق من هذه الحقوق يجب ألا يكون بديلا لتنفيذ بقية الحقوق . ان حقوق شعب فلسطين لا يمكن تقسيمها ولا يمكن أن تكون موضعا لمساومات أو مناورات سياسية .

ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنع بأن ايجاد تسوية شاملة وعادلة وداائمة في الشرق الأوسط يوافق مصالح جميع الدول والشعوب في ذلك الجزء من العالم . ومثل هذه التسوية سوف تجنبنا خطر النزاعات المسلحة وستخلق أساسا سليما لقرار السلام في المستقبل .

ان المناقشة الحالية لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يجب أن تؤدي الى اتخاذ اجراءات محددة تسمح بايجاد حل للمشكلة الفلسطينية .

وان تقرير اللجنة يؤكد المبدأ الهام الذي يقضي بعدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة ويؤكد ضرورة الانسحاب الفوري الكامل لقوات الاحتلال من المناطق المحتلة .

على هذا المستوى ، من المهم بصفة خاصة ، في رأينا ، أن نؤكد توصيات اللجنة فيما يتعلق

بالانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

ان وفدنا يؤيد التنفيذ العاجل دون شرط لحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم فوراً ، ويدعو مجلس الأمن الى اتخاذ الاجراءات تبعا لميثاق الأمم المتحدة للمساعدة على تنفيذ ذلك الحق وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة .
وانه لمن دواعي الأسف ، نظرا للموقف السلبي لحماة وحلفاء اسرائيل ، ان مجلس الأمن الذى بحث توصيات اللجنة في شهر حزيران /يونيه من هذا العام لم يتمكن من جعل هذه التوصيات ملزمة .

وهناك توصية هامة من توصيات اللجنة وهي تنص على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع باقي الاطراف الأخرى وتطبيقا للقرار رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) والقرار رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) وذلك في جميع الجهود والمناقشات الخاصة بقضية الشرق الاوسط . ان هذه التوصية تعكس الاعتراف العريض في العالم بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الكاملة في أعمال مؤتمر السلام في جنيف .

ان تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين - كما تأكد ذلك في تقرير اللجنة - سيشكل اسهاما حاسما في ايجاد تسوية نهائية وشاملة لقضية الشرق الاوسط ، وذلك لأنه لا يمكن ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط ما لم تتحقق التطلعات القانونية للشعب الفلسطيني .
وبالنسبة لهذا الموقف الخطير في الشرق الاوسط ، فان واجب الأمم المتحدة هو أن تعمل على تنفيذ قراراتها الخاصة بالشرق الاوسط بأسرع ما يمكن ، وان تدعو اسرائيل الى احترام هذه القرارات والتخلي عن رفضها لتنفيذها .

ومن دواعي الاسف في هذا المجال ، اننا استمعنا الى وفد شارك بالامس في هذه المداولات واستخدام كلمات طيبة ، ولكنه في الوقت نفسه كان يحاول أن يتحدى الجبهة الموحدة المناهضة للعدوان الاسرائيلي ويؤيد المعتدين . ولا يبعث على الدهشة أن هذا الوفد قد أيّد موقف اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة وعارض مشاركة عدد من المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة لانها انتقدت اسرائيل .

ان اسرائيل يجب أن تنبذ سياسة العدوان والتوسع ، وان تكف عن انكار حقوق الشعب الفلسطيني ، وأن تنتهج الطريق الواقعي للسلام وحسن الجوار مع العرب .

ان بحث تقرير وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها يتيح للجمعية العامة امكانية اتخاذ اجراء فعال في هذا الاتجاه . ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد توصية اللجنة وتقريرها المقدم الى الجمعية العامة ، ويدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة للعمل على تنفيذ هذه التوصيات من جانب مجلس الأمن وفقا لاحكام ميثاق هيئة الامم المتحدة .

اننا نعتبر ان مجلس الأمن يجب ان يتخذ اجراءات حاسمة وفورية لتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتي اعترفت بها الامم المتحدة ، وبذلك يعمل على تحقيق تسوية سلمية وعادلة سريعة في الشرق الاوسط .

ان ازالة بؤر التوتر الساخنة في الشرق الاوسط من بين المهام الرئيسية للأمم المتحدة وجميع اعضائها وذلك في اطار دعم السلم والأمن الدوليين . ذلك لأن هذا أمر سيوافق مصالح جميع الدول والشعوب في ذلك الجزء من العالم والسلم العالمي بصفة عامة أيضا .

السيد تراوور (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : ان الشعب الفلسطيني يكافح منذ اكثر من ربع قرن من أجل الدفاع عن حقوقه الوطنية ، مثله في ذلك مثل الشعوب في العالم الثالث ، ذلك لانه عانى من السيطرة الاستعمارية . لكنه على الرغم من احتلال وضم وتقسيم اراضيه لم يفقد ايمانه في استعادة وحدته .

ان الترتيبات التي تمت مبدئيا في الشرق الأوسط بين الدول الاستعمارية لتعديل مناطق نفوذها في هذه المنطقة قد نتج عنها بالنسبة للشعب الفلسطيني الصمت المذنب من جانب المجتمع الدولي فقط أو الوعود والقرارات غير المنفذة فيما يتعلق بانشاء دولة فلسطينية . ان الصفقات التي تلت ذلك ادت الى فتح البلاد امام مطامع شعب اخر هو الشعب اليهودي الذي ادى استشهاده الى اثاره السخط العالمي ، ومن اجل بقائه ضحى الملايين من كل قارة بحياتهم .

ان الشعب الفلسطيني لن يكون امينا مع نفسه اذا لم يحمل السلاح ليكافح هذا الظلم . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعث التضامن في الكفاح ضد القوى التي حاولت أن تنتقص من قيمة الانسان امالا جديدة بالنسبة لمصير مشترك للانسانية يلوح مرة اخرى بعد المعاناة

الكبيرة التي فرضتها الحرب وعاشها جيل باكمه . ان احياء هذه الامال التي قد تؤدى الى اعمال ملموسة لا يمكن ان يعتمد الا على المبادئ العالمية التي تدخل في صلب ميثاق منظماتنا .
لذلك ، فان ميثاقنا يعترف بالكفاح المشروع للشعوب من اجل تأكيد سيادتها القومية لكنه في الفترة التي تلت الموافقة على الميثاق ظهرت دول جديدة بينما كانت تتهاوى فيها بقايا قلاع الاستعمار ، وتدور الموقف في فلسطين بسبب تأمر بعض الدول الاعضاء بيمينظمتنا الذين شجعوا اسرائيل في رفضها لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي .

وينبغي علينا ان نتذكر انه في ٢ نيسان /ابريل عام ١٩٤٧ عرضت الحكومة البريطانية القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبدلا من مناقشة هذه القضية وفقا لاحكام الميثاق الذى يؤكد الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير ، وبدلا من دراسة القضية في ضوء الوعود التي قدمت في ١٠ آب/اغسطس عام ١٩٢٠ و ١٧ آيار/مايو ١٩٣٩ وذلك فيما يتعلق باعادة بناء دولة فلسطين ، فان الامم المتحدة قد وجدت من الكافي ان تحيل هذه القضية من اللجان الخاصة الى لجان مخصصة اى من لجان التوفيق الى لجان الوساطة مما اعطى الفرصة للصهاينة لاغتصاب فلسطين واقامة وطن قومي لليهود الذين كانوا يمثلون ثلث السكان فيها فقط .
ان دولة اسرائيل قد سمح لها بدخول المنظمة الدولية قبل ان تكون هذه المنظمة قد اطلعت بعد على تقارير اللجان التي أنشأتها هي نفسها لهذا الغرض لتحصل على معلومات فيما يتعلق بقراراتها بالنسبة لقضية فلسطين ، الامر الذى جعل الشعب الفلسطيني يتعرض للنسيان ويوصف بعد بأنه " لاجؤون " .

ان هذا الموقف الذى اتخذته المنظمة ازاء الصهيونية الدولية كان يستهدف اسدال الستار على الجرائم الكريهة التي كان الشعب اليهودى يتعرض لها عبر التاريخ .

ان الشعب الفلسطيني لم يتحمل أى مسؤولية عما حدث لليهود وان المعاملة التي لاقها الشعب الفلسطيني لم يكن من الممكن أن تؤدي الى السلم والاستقرار في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة في فلسطين . ولذلك كانت تتعارض مع أهداف الميثاق وأحكامه ، التي تعتبر ملزمة تماما للدول الأعضاء بالمنظمة ، ان الدول التي أسست هذه المنظمة جعلت ذلك شرطا للعضوية .

وعند انضمام اسرائيل للأمم المتحدة فان رئيس وفد ها أعلن نيابة عن حكومته الولاة التام لميثاق الأمم المتحدة والتفاني في خدمة قضية السلام . ولقد كانت هذه محاولة لمجرد الحصول على المغفرة لأن الأحداث التي تلت ذلك قد فندت هذا الايمان ، لأن اسرائيل لم تقم فقط نظاما من الاحتلال العسكري في فلسطين بل ضمت أيضا أراضي الدول العربية المجاورة .

ونحن لا نود أن نخرج عن اطار مناقشة القضية المعروضة على الجمعية العامة أو أن نتناول قضية الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل تقرير مصيره . ولكن التاريخ أحيانا يكون مصدرا موثوقا به .

وعبر السنين أصبح المجتمع الدولي يدرك أن عليه أن يزيل الظلم الذي حاق بالشعب الفلسطيني . ولكن ذلك لم يتعد مجرد اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الانسانية بينما نجد أن قضية فلسطين كانت ومازالت قضية سياسية . وان هذه الحقيقة هي التي قد سعى لتأكيد ها ممثلو دول العالم الثالث ، وسعوا لجعل المنظمة الدولية تعترف بها بعد دخولهم اليها .

ان الشرق الأوسط قد تعرض للحرب مرة أخرى في ١٩٧٣ قبل أن تأخذ مصالح القوة دورها وتجعل بعض الدول الكبرى تدرك ما سماه الأمين العام البعد الفلسطيني لقضية الشرق الأوسط ، والذي يعتبر أيضا بالنسبة لو فد بلادى البعد الفلسطيني لقضية الأمن الدولي .

ومنذ ذلك الحين ، فان قرارات منظمنا بشأن هذه المسألة المؤلمة قد بدأت تتمتع برؤية جديدة لهذه الأزمة الخطيرة التي عصفت بالشرق الأوسط منذ ربع قرن مضى .

وقد أكدت المنظمة عزمها على اعادة السلام في الشرق الأوسط بالموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) للجمعية العامة والقرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) للجمعية العامة الذي أكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون أى تدخل أجنبي ، وحقه

في الاستقلال وفي السيادة ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في جميع الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه من جانب المجتمع الدولي .

ان هذا الموقف الديناميكي الجديد من سوء الحظ يتعرض للعقبات بسبب رفض اسرائيل المستمر التعاون مع المنظمة من أجل ايجاد حل عادل للمأساة الفلسطينية . ومع ذلك فان انضمام اسرائيل للأمم المتحدة قد فرض عليها التزاما بمراعاة أغراض ومبادئ الميثاق . كذلك فانه من الملزم بالنسبة لها أن تنهذ استخدام القوة ضد الحقوق الأساسية للفلسطينيين .

ان هناك عدة تقارير عن الحالة في فلسطين ، ولا سيما التقرير الأخير للجنة الخاصة المعنية بتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تتعلق بحقوق الانسان بالنسبة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وهو الوارد في الوثيقة (A/31/218) وهي مرة أخرى تقدم لنا تفاصيل كثيرة حول انتهاكات اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن . وان مجرد وجود لجنة ادارية في تل أبيب لتعمير الأراضي المحتلة وتسكينها تعتبر حقيقة ذات مغزى في هذا الشأن وهي تكشف عن السياسة التي تتبعها حكومة اسرائيل والتي تستهدف ضم كل أرض فلسطين . ان السياسة اللانسانية العاملة على انشاء المستوطنات الخاصة بالسكان تخلق أماكن لتجمعات جديدة من السكان تستهدف دعم كثافة السكان اليهود .

ان هنالك أبعاداً مؤسفة تم الاحتفاظ بها وذلك بوضع خطة غير اجتماعية وقد تحدث عنها رئيس وفد مالي بشدة في بيانه امام الجمعية العامة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

ان العنف يولد العنف . وان الشعب الذي حرم من حقوقه الأساسية يضطر للمقاومة . ولا يجب علينا أن نندش عندما نرى الشعب الفلسطيني قد عبأ قواه داخل منظمة التحرير الفلسطينية وكف من كفاحه من أجل الحصول على استقلاله وتحقيق هويته وشغل مكانه الملائم في المجتمع الدولي .

ان هذه المقاومة في الآونة الاخيرة قد اتخذت أبعاداً بدأت تظهر داخل فلسطين المحتلة . وان الأحداث التي وقعت أخيراً في القدس ، ونابلس ، والاستقلالات الجماعية للمجالس البلدية في نابلس ، ورام الله ، وبيير - تسيف بسبب الصدمات العنيفة التي وقعت بين الطلبة الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلية تعتبر شاهداً قوياً على مدى عمق هذه المقاومة .

ان رد فعل تل أبيب ازاء هذه الثورة الشعبية قد تمثل في اغلاق المدارس وحملات الاعتقال الجماعية واتخاذ قوانين استثنائية جديدة وشن الغارات على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . ان قيام اسرائيل بأعمال العنف هذه يكشف عن عدم قدرتها على مواجهة المقاومة الفلسطينية . ومنظمة الأمم المتحدة قد التزمت بموقف عدم الاكتراث ازاء تصاعد هذا العنف .

ان الأحداث المحزنة التي وقعت في لبنان خلال التسعة عشرة شهرا الأخيرة ، والتي أدت الى قتل أكثر من ستين ألفا ، وجرح ما يقرب من مليونين ، تعتبر تطورات محزنة لأزمة الشرق الأوسط . ولولا يقظة الزعماء العرب فان هذه الأحداث كان من الممكن أن تعم المنطقة بأسرها .

اننا نعلم انه منذ حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ فان اسرائيل قد أصبحت من أقوى الترسانات العسكرية في العالم ، ويمكن للمرء أن يقيس مدى الخطر الذي تشكله والتهديد الذي يتمثل فيها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يعتبر ذا قيمة كبيرة . وانني أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة نيابة عن وفد بلدي لجميع أعضاء هذه اللجنة وبصفة خاصة رئيسها سفير السنغال ، على الوضوح والدقة التي اتسم بها تقريره الذي عرض علينا .

ان وفد بلدي يود أن يفتنم هذه الفرصة لكي يتقدم بالتهنئة للأمين العام وممثله الخاص السيد جوبير على الجهود التي تستحق الثناء التي بذلوها من أجل تنفيذ القرار ٣٥٧٥ (د - ٣٠) .

ان هناك الاعتبارات العامة والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أمر ينبغي أن تراعيه كافة الدول الأعضاء ، بما فيها اسرائيل ، لأن هذه الحقوق تستمد من قرارات تمت الموافقة عليها بالاجماع . ان مجلس الأمن ، الذي أخذ علما بهذه الحقيقة ، قد وافق على قرار بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق يعطيه المسؤولية الأولى في المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

ومن سوء الحظ ، منع من تنفيذ ذلك بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد اعضاء الدائمين ، الذين يسيطرون عليهم اعتبارات ثانوية تطفى على اعتبارات المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

ولا يمكننا الا ان نأسف علاوة على ذلك ، بسبب معارضة اربع دول في مجلس الامن لاشترك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة التقرير المعروض على المجلس . ان هذا الموقف يعتبر اهانة للجمعية العامة ، التي قررت منذ عامين ان تشرك منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشات التي تدور حول القضية الفلسطينية . ولذلك فانهم يحاولون ان يحولوا الجمعية العامة عن الاسباب الحقيقية التي يمكن ان تؤدي الى اقامة سلام عادل ودائم في هذا الجزء من العالم .

ان جمعيتنا العامة سوف تؤكد حكمتها بالموافقة بالاجماع على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . لقد وضع هذا التقرير في نهاية ١٦ جلسة رسمية ، و ٢٠ اجتماع غير رسمي عقدوا في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير الى ١٩ أيار/مايو ١٩٧٦ . في مقر الامم المتحدة ان هذه الوثيقة الهامة ، تشير الى قرارات اتخذتها منظمنا ، وتشير الى الطريقة التي يمكن أن تؤدي الى اعادة السلام على ارض الشرق الاوسط الشهيدة .

انها توصي مجلس الامن وتوصي جمعيتنا على اساس القرارات المرتبطة بذلك وهي (١٨١ د - ٢) ، و ١٩٤ (د - ٣) ، و ٢٧٣ (د - ٣) ، وقرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) والتي لم يعترض عليها اي من الدول الاعضاء بما في ذلك اسرائيل . وعلى اساس هذه القرارات تطلب الى مجلس الامن ان يضع جدولا زمنيا لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية التام من الاراضي المحتلة . وان هذه الخطوة الاولى التي سوف تدخل حيز التنفيذ في أول حزيران/يونيه ١٩٧٧ على الاكثر ، ينبغي ان تمكن منظمنا من ان تبادر بالقيام بعملية تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني تبعا للقرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) للجمعية العامة .

ومن المفهوم ان الفلسطينيين الذين طردوا من اراضيهم بسبب اغتصاب وطنهم على يد الصهيونية الدولية ، سوف تتاح لهم الفرصة ، لاستخدام حقهم ، الذي تم الاعتراف به صراحة في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) وقرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) ، في العودة الى ديارهم واستعادة كافة ممتلكاتهم .

ان هذه العملية التي ستمت على مرحلتين ، قد صممت هكذا حتى يؤخذ في الاعتبار امكانية قبولها من جانب الادارات الاسرائيلية المعنية . ان هذه هي المحاولة الصادقة الاولى التي تمت منذ ٢٥ عاما لتنفيذ القرارات التي اتخذتها منظمنا بالاجماع وذلك لتحقيق السلام في الشرق الاوسط . ومن مزايا هذه العملية انها متوازنة ، وانها تغطي جميع العوامل الموضوعية الخاصة بالتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لهذه الازمة . وتعتبر الملجأ الوحيد في هذا الشأن . وعلى اسرائيل ان تدرك ان مسيرة التاريخ لا يمكن ان تعود الى الوراء ، وان العزلة التي تعيش فيها ، حتى فيما يتعلق بجزء كبير من الرأي العام فيها ، لن تكون مفيدة في النهاية . ولا يمكنها ان تستمر في معارضة الامة العربية والمجتمع الدولي ، بالرغم من المعونة الهامة المادية والمالية التي تحصل عليها من ٦ مليون يهودى في العنق ، ومن حلفائها الكبار ، ان اقتصادها هش ، ولا يمكنه ان يتحمل المجهود الثقيل المطلوب للحرب .

ان قطاعات عريضة من الرأي العام في اسرائيل قد بدأت تدرك هذه الحقيقة بشكل متزايد . وقد اعلن احد الشخصيات الهامة في الدولة اليهودية ، منذ يومين ، انه يؤيد القيام بمفاوضات شاملة في جنيف مع جميع العرب ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اضاف فضلا عن ذلك ان :

” ما يهمنى الآن ليس ان نقرر مع من نتناقش ، ولكن ما الذى نتناقش بشأنه ” .

ان هذا البيان بطبيعة الحال قد اثار الدهشة في الدوائر السياسية الاسرائيلية ، لان هذا السياسي الذى كان يعتبر من المتطرفين ، كان يعارض دائما تقديم اى تنازل ولا سيما فيما يتعلق بالاراضي .

ان الحكومة الصهيونية لتل ابيب ينبغي عليها ان تدرك ان شعاراتها لم يعد لها اى اثر على عالم قد ادرك نواياها التوسعية والامبريالية وان التصريحات الحكيمة والبنائة للرئيس عرفات قائد منظمة التحرير الفلسطينية والسيد قديمي القائد السياسي للمنظمة ، قد قضت على هذه الأوهام الى الابد . وينبغي على تل ابيب ان تمسك بغصن الزيتون الذى تكرم الرئيس ياسر عرفات ومدته اليها . ان من مصلحتها اجراء حوار بين الفلسطينيين واليهود وهما الشعبان اللذان ، عبر التاريخ ، قد جعلنا من أرض فلسطين الموعودة ، أرض الخير والعسل التي كثيرا ما كانت موضع المديح في كثير من الاشعار .

إذا اعتمدنا بأغلبية كبيرة ، التقرير المعروض علينا ، ان لم يكن لنوافق عليه بالاجماع ، فاننا سوف نقضي على اية اوهام من جانب اسرائيل ، ونجبرها على الالتزام بقراراتنا والتعاون من أجل اعادة السلام في الشرق الاوسط .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها ، وقد اسهم ممثلو الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالاضافة الى سائر أعضاء اللجنة ومثلي دول اخرى عديدة ، التي شاركت في عمل اللجنة ، على اساس الدعوة المفتوحة الموجهة لجميع أعضاء الامم المتحدة ، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، أسهمت اسهاما بنا . ان مثلي الجمهورية الديمقراطية الالمانية استرشدوا في جهودهم بالاعتبارات الاساسية التالية :

أولا ، ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ليست مجرد مسألة انسانية ، أو موضوع التخفيف من معاناة اللاجئين . ولكنها قضية سياسية بالغة الأهمية .

ثانيا ، ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف احدى المسائل الاساسية في نزاع الشرق الاوسط ، وايجاد حل عادل لها هو شرط مسبق لانها ازمة الشرق الاوسط ، ولقائمة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط

ثالثا ، ان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف لا يمكن ان تمارس الا في اطار تسوية نهائية وعادلة للنزاع في الشرق الاوسط ، وتتضمن ، فوق كل شيء ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

ان شعب فلسطين العربي هانى طويلا ، ولعدة عقود الآن اضطر مئات الآلاف من الفلسطينيين الى العيش في حرمان وفقر . كما انهم طردوا من ديارهم ، واضطر كثير منهم للهجرة عدة مرات من بلد الى آخر .

ويتعرض الفلسطينيون ، في المناطق التي احتلتها اسرائيل ، الى ارهاب وحشي عنصري . ويلاحق المعتدى بمعاونة قوى رجعية أخرى ، ضحاياه حتى البلاد الأخرى . وما يؤسف له ، أن أحد المتكلمين هنا ، في المناقشة العامة ، عن الحالة في لبنان قد حذو اسرائيل بتوجيهه هجمات الى الشعب الفلسطيني المجاهد في الصفوف الأمامية ، ولم يقل شيئا عن الحقيقة المعترف بها ، وهي تواطؤ اسرائيل مع الدوائر اليمينية المتطرفة في لبنان .

ان أرواح الشعب العربي الفلسطيني تشكل مأساة يجب وضع حد لها . " ولا ينبغي بأى حال من الأحوال أن نسمح بأن يتعرض الشعب العربي الفلسطيني لمزيد من المعاناة والأضرار " . لقد قال ذلك وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية في المناقشة العامة ، في الدورة الحالية للجمعية العامة . (A/31/PV.15,P.67)

وبالرغم من كل أعبائه ، فان شعب فلسطين لا يكف عن كفاحه من أجل ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد التزمت منظمنا بتقديم المساعدة اليه . فقد تأكدت حقوقه غير القابلة للتصرف في وثائق الأمم المتحدة بطريقة جلية لا تقبل الشك . وأذكر قرارا واحدا من قرارات الجمعية العامة هو القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وكذلك حقه في الاستقلال القومي والسيادة . ان لشعب فلسطين نفس الحقوق المقدسة شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب الأخرى ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة ، يقرر فيها مستقبه على النحو الذي يراه ملائما .

ان الشعب الفلسطيني ؛ ليست له حقوق فقط ، ولكن له قوة تمثله ، وتقود كفاحه ، وأشهر في ذلك الى منظمة التحرير الفلسطينية . ان عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية) باعتبارها الممثل الشرعي للشعب العربي في فلسطين ، يزيد على عدد أولئك الذين لا يزالون يبقون على علاقات دبلوماسية مع اسرائيل . ان دور منظمة التحرير الفلسطينية وأهميتها انعكسا في انتخابها كعضو في لجنة التنسيق للبلدان غير المنحازة . ونحن مقتنعون بأن ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية يسهمون اسهاما قيما في عمل كل أجهزة الأمم المتحدة ، كما كان الحال في اللجنة التي أماننا تقريرها . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أقرر من جديد عزمنا الأکید على تقديم كل تأييد ممكن لمنظمة التحرير الفلسطينية .

لقد عقد في مدينة كارل مارشنتدت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، منذ أيام قليلة ، ثاني مؤتمر لنقابات العمال تضامنا مع الشعوب والعمال في فلسطين . وان ممثلي سبعين من المنظمات النقابية من أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وكذلك ممثلين للعديد من المنظمات الدولية الديمقراطية ، ناشدوا العمال في كل البلدان ، ومنظماتهم النقابية العديدة بتدعيم تضامهم مع الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية . وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تحترم هذا النداء .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد أوضحت في تقريرها الوسائل التي تؤدي الى تحقيق الهدف النبيل الذي قد رصدته . لأن أية خطوة السى الأمام لا يمكن أن تتحدد وتتخذ الا بواسطة أخذ التطورات التي وقعت في الشرق الأوسط في الاعتبار . وينبغي أن أسترعي الانتباه الى أن الموقف الراهن في الشرق الأوسط ما زال مبعث قلق خطير . وقد كانت المشكلة الأساسية وما زالت هي عدوان اسرائيل المستمر . هذه حقيقة ، ومهما بلغ ممثلي اسرائيل ، وأولئك الذين يؤيدونها ، ومهما حاول ممثل دولة آسيوية ذات تعداد كبير من السكان تحويل الانتباه عن جذور النزاع في الشرق الأوسط .

لقد أعربت بعض الوفود منذ عام مضى عن أن سياسة المراحل يمكن أن تشجع على تخفيف التوتر في الشرق الأوسط . وقد رأى عدد من الوفود حتى في اتفاق فض الاشتباك خطوات هامة نحو ايجاد تسوية نهائية للنزاع ككل . وقد ساد الوهم بعض الشعوب بأن الدوائر الامبريالية التي سمحت بسياسة اسرائيل العدوانية ثم دافعت عنها بعد ذلك ، قد أصبحت فجأة صديقة لضحايا سياسة العدوان . ثم أظهرت التطورات بعد ذلك ، للجميع ، ولا يتشكك أحد في ذلك اليوم ، أن ابراز مسائل ثانوية فردية وفصلها عن مجموع عوامل أزمة الشرق الأوسط ، لا يشجع على تخفيف التوتر أو الانفراج في ذلك الجزء من العالم . وقد كانت المشكلة الرئيسية ، وما زالت ، هي عدوان اسرائيل المستمر .

ولا ترغب الدوائر الحاكمة الاسرائيلية ، كما كان الحال في الماضي ، في التخلي عن المفهوم الصهيوني للتوسع . وانتقلت اسرائيل مما يسمى "بالاحتلال الساخن" الى ما يسمى "بالضم البارد" ان اسرائيل مازالت تستخدم جميع الموارد الداخلية وكل المساعدات المالية والعسكرية التي تحصل عليها لقمع سكان الأراضي العربية المحتلة وللتسلح بسرعة فائقة وللقيام بأعمال عدوانية .

ان العسكريين الاسرائيليين يتصرفون وفقا للخطة الجديدة لتغيير الطابع السكاني في المناطق التي تحتلها اسرائيل . وقد تحدث سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اسرائيل في مجلة فرانس نوفيل الصادرة بتاريخ ٤ تشرين الاول / نوفمبر ١٩٧٦ - عن وثيقة سرية عن تهويد الجليل - أعدتها مسؤولون كبار في وزارة الشؤون الداخلية الاسرائيلية ، وهذه خطة طابعها العنصرى يذكرنا بأيام الفظائع المشؤومة التي لزال يذكرها كثير من المواطنين في الدول الأوروبية ، بما في ذلك بعض ذوى الأصل اليهودى .

وقد صرفت موارد باهظة لتنفيذ هذه الخطة . وتعمل اسرائيل على زيادة سباق التسلح فى الشرق الأوسط . ولا يخفى رئيس الوزراء رابين من أين تأتى هذه الموارد . وفي مقابلة صحفية لـ مع مجلة يو اس نيوز آند ويرلد ريبورت يوم ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ قال - في جملة أمور - انه خلال السنة المالية ١٩٧٦ حصلت اسرائيل على أكثر من ٢٢ بليون دولار . وبالنسبة للسنة المالية ١٩٧٧ خصص الرئيس فورد مبلغا يقرب من ١٧٥ بليون دولار ، منه بليون دولار كمساعدة عسكرية و ٧٥٠ مليون دولار في شكل معونة اقتصادية . فاذا كانت اسرائيل تتلقى بليون دولار في عام ١٩٧٧ ونفس المبلغ في عام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، ان في عام ١٩٨٠ سيتبقى بليون دولار لشراء الاسلحة التي وافقت الولايات المتحدة بالفعل على تزويد اسرائيل بها . هذه هي كلمات رئيس وزراء اسرائيل . وأي شخص يفكر على هذا النحو انما يعتمد على استمرار الأزمة في الشرق الأوسط ويهدف الى اعاقة ايجاد تسوية سياسية عاجلة لنزاع الشرق الأوسط .

ان الأصوات تزداد ارتفاعا ضد الخطط من هذا النوع ، حتى في الدوائر الاسرائيلية القيادية التي عانت في حياتها اليومية من العسكرية القاسية والتضخم المالي وارتفاع الضرائب ، وهم ينادون بالأمن الاجتماعى والرخاء . وفي هذه الدوائر تلقى سياسة استمرار العدوان نقدا حادا ومقاومة متزايدة . ان محاولات الحكومة الاسرائيلية للخروج من عزلتها الدولية المتزايدة - عن طريق اتفاقيات سرية مع نظم حكم رجعية مثل نظام الفصل العنصرى لفورستر في أفريقيا الجنوبية - انما تكشف بمزيد من الوضوح عن طبيعة هذه السياسة .

ولا يوجد اليوم مخرج من هذا الموقف الا بتكثيف الكفاح من أجل ايجاد تسوية سياسية عادلة للنزاع في الشرق الأوسط . ان حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية - شأنها شأن حكومات كثيرة أخرى - لها مصلحة عميقة في القضاء على أسباب أزمة الشرق الأوسط ، وهي تود أن تركز الاهتمام

على المسائل الرئيسية الآتية : أولا - انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، ثانيا - تنفيذ المتطلبات القانونية القومية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة ، ثالثا - تقديم ضمانات دولية لأمن وسلامة حدود جميع الدول في الشرق الأوسط وضمان الحق في وجود مستقل وانماء مستقل .

ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط وهو الجهاز الذي أنشئ خصيصا لحل مشكلة الشرق الأوسط . وحكومي ترحب بالمبادرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في هذا الخصوص . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني العربي ، وكأحد الأطراف الرئيسيين - يجب أن تشارك في ذلك المؤتمر على قدم المساواة . وهذا يتمشي مع القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة في هذا الشأن وهو مطلب وارد أيضا في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وهو التقرير المعروف علينا .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعلن مرة أخرى عن اقتناع وفد بلدي بأنه من المستحيل تحقيق تسوية دائمة وعادلة للنزاع في الشرق في الشرق الأوسط بدون أن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة . وبنفس الأسلوب تماما ، فان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - في التحليل النهائي - لا يمكن أن تتحقق دون ايجاد تسوية لذلك النزاع .

السيد كادليك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : من سوء الحظ ، ان هذه ليست هي المرة الاولى التي نتحدث فيها في هذا المحفل عن قضية فلسطين أو ارتباطها بمشكلات الشرق الاوسط . منذ ثلاثين عاما مضت ، طرد مئات الالوف من العرب الفلسطينيين من وطنهم ، ولمدة ثلاثين عاما كان الشعب المحب للحرية يكافح من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف وتأكيد حقه في أن يقرر - باستقلال وحرية - مصيره ومستقبله .

ويلقى الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني تأييدا متزايدا في العالم أجمع . وعلى أية حال ، هذه حقيقة ينبغي الاعتراف بها ، وهناك مسألة اخرى تتعلق بضرورة بذل جهود حقيقية من اجل تنفيذ هذا الحق . وينبغي علينا ، في هذا الصدد ، ان نبحث مختلف مشاريع القرارات الخاصة بالنزاع في الشرق الاوسط وهذا هو الموقف الذي نتناول منه ما قيل حول حل القضية الفلسطينية .

واليوم هذا هو الرأي الذي تؤمن به اغلبيه الدول الاعضاء في منظماتنا . ان تسوية المشكلة الفلسطينية هي مفتاح حل مشكلة الشرق الاوسط باكملها ، وهذا يعني ان موقفهم من القضية الفلسطينية يعتبر معيارا لمدى صدق الامال التي تؤثر على التسوية السياسية لهذه المشكلة .

ليس بخفي ان العقبة الرئيسية امام التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط تتمثل في سياسة اسرائيل العدوانية غير المحتملة . وهي سياسة تقوم على القمع الوحشي لمقاومة الشعب العربي الفلسطيني ضد قوى الاحتلال ونظامه . وضد استغلال الثروات الطبيعية والموارد البشرية في الاراضي المحتلة . واخيرا فان هذه السياسة تقوم على عدم مراعاة القرارات التي اتخذها مجلس الامن ، والجمعية العامة ، وهي سياسة تقوم على تضليل الرأي العام العالمي .

ولكن ، ما هو الهدف الحقيقي لهذه السياسة ؟ وهنا في محفل الامم المتحدة ، لم نستمع الى كلمة واحدة من ممثل اسرائيل ، عن " رفع مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني المضطهد في الاراضي العربية المحتلة " . ولكننا نستطيع ان نتعلم الكثير عن الاسباب الحقيقية التي ادت الى اتباع هذه السياسة ، وذلك من واقع بيانات الممثلين الرسميين لاسرائيل . او من واقع التعليقات التي وردت في الصحافة الاسرائيلية . ان الهدف من هذه السياسة ، وفقا لبعض البيانات المعروفة هو ان تضمن اسرائيل ، عن طريق استيطان الاسرائيليين في الاراضي العربية المحتلة ، الانتقاص من وحدة الشعب العربي ، وتضليل الرأي العام العالمي ، وذلك من اجل خلق ظروف تؤدي الى الابقاء على ضم الاراضي العربية .

ولا يمكن لاسرائيل ان تسمح لنفسها بان تتبع مثل هذه السياسة ، لو انها كانت تتصرف بمفردها وفي عزلة . ان تنفيذها لمصالحها امر قد تمكنت منه ، بواسطة دعم الدول الاستعمارية لها ، وقد وضعت هذه الدول التي تعمل من أجل مصالحها الخاصة ، العديد من الخطط لما يسمى بالحل التدريجي لمشكلة الشرق الاوسط . ولا شك ان الفترة الاخيرة قد أظهرت بوضوح ان هذه الخطط لن تؤدي الى تسوية لازمة الشرق الاوسط فحسب ، بل انها ، في الواقع ، سوف تساعد اسرائيل على تنفيذ مخططاتها التوسعية . ولا شك ، ان الوقت قد حان للبدء في مفاوضات ، ولحل مشكلات الشرق الاوسط المعقدة بالوسائل السلمية والسياسية ، وذلك بالنسبة لجميع جوانب هذه المشكلة ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنيين .

لقد ايد وفد تشيكوسلوفاكيا ، باستمرار التوصل الى حل شامل لازمة الشرق الاوسط . ولقد اعتقدنا ، ان مشكلة اعادة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط . ان مثل هذه التسوية ، كما قال ذلك السيد شنوبك وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، في المناقشة العامة اثناء هذه الدورة :

” . . . يمكن تحقيقها فقط على اساس المبادئ الثلاثة المعروفة : الا وهي انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، والاستجابة الى الطلبات المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم والضمانات الدولية لا من جميع دول الشرق الاوسط ، وحقها في وجود مستقل وانما مستقل . ومن المنطقي ، وقد تأكد ذلك في الماضي ، انه يمكن تحقيق تسوية سياسية شاملة على اساس هذه المبادئ في المحفل الملائم فقط وهو استئناف محادثات مؤتمر السلام في جنيف بمشاركة كل الاطراف المعنيين بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ” (A/31/PV.19.P.8)

وفي هذا الصدد من رأى وفد تشيكوسلوفاكيا انه لا بد من توجيه اهتمام خاص بالوثيقة A/31/357 ، التي تتضمن الاقتراح الاخير للاتحاد السوفياتي بشأن الحاجة الى تجديد عمل مؤتمر جنيف للسلام ، وامكانيات التوصل الى تسوية سريعة لازمة الشرق الاوسط . وفي رأى وفد تشيكوسلوفاكيا ان هذا الاقتراح الاخير الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي ، وبصفة خاصة البرنامج المتعلق بالمفاوضات ، يتضمن جميع النقاط الجوهرية التي يمكن ان تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية ومشكلة

الشرق الاوسط . وبالإضافة الى ذلك ، قد اخذ هذا الاقتراح ، في الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة لكافة الدول المعنية بهذا النزاع . وان وفد بلادي لمقتنع بان هذه المبادرة السوفياتية الجديدة سوف تقدم اساسا عريضا لحل مشكلة الشرق الاوسط .

لقد وافقت الجمعية العامة في جلستها المعقودة يوم ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، في الدورة الثلاثين ، على قرار بشأن تشكيل لجنة معنية بممارسة الحقوق غير القابلة للمتصرف للشعب الفلسطيني وقد قامت هذه اللجنة ، خلال فترة وجيزة ، بعمل كبير . ويعرب وفد بلادي عن تأييده التام للنتائج البناءة التي توصلت اليها اللجنة ، ويعتقد انه ينبغي على الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ان تؤكد هذه النتائج وان تتخذ التدابير اللازمة لحل القضية الفلسطينية .

رُفِمت الجلسة الساعة ١٣/٢٠